

Green and Sustainable Finance in The Arab Region – Efforts and Challenge

سلمى بشاري *

مخبر استراتيجيات التحول الاقتصادي، جامعة الجزائر3- الجزائر

Bachari.selma@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2026/05/31

تاريخ القبول: 2026/01/09

تاريخ الاستلام: 2025/11/19

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى إظهار أهمية تكثيف الجهود العربية والاستفادة من تجارب دول المنطقة للتمويل الأخضر، فهذا الأخير يعتبر كآلية لدعم المشاريع والأنشطة المستدامة بيئياً، بحيث يساعد على الحد من الانبعاثات وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل الآثار السلبية على المناخ والذي ينعكس إيجاباً على تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وقد خلصت الدراسة إلى أن الدول العربية تسعى جاهدة إلى تعزيز أطر التعاون والذي يجسد في تضافر جهود صندوق النقد العربي لتحفيز الدول العربية نحو التوجه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتمويل الأخضر من خلال تقديم الدعم والمشورة الفنية للدول الأعضاء، بالإضافة إلى أن هناك جهود مبدولة لتحسين القطاع المالي بالشكل الذي يدعم الاستثمار في المشاريع البيئية من قبل الدول العربية كل على حدى (بناء أطر تنظيمية وسياسات داعمة وتطوير آليات جديدة : كالسندات الخضراء، الصكوك الخضراء،... إلخ)، إلا أن بالرغم من الإمكانيات الهائلة للتمويل الأخضر بالمنطقة العربية إلا أنه يواجه مجموعة من التحديات لا تزال قائمة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأخضر، الجباية الخضراء، الصكوك الخضراء، المنطقة العربية، صندوق النقد العربي.

تصنيفات JEL: Q56، G23، G32، H23.

Abstract :

This paper emphasizes the importance of strengthening Arab efforts and drawing on region countries' experiences in green finance, which supports environmentally sustainable projects and reduces emissions. The paper highlights how green finance enhances resource efficiency and minimizes climate impacts, achieving a balance between economic growth and environmental protection. The study shows that Arab countries are working to reinforce cooperation frameworks, supported by the Arab Monetary Fund through technical assistance for sustainable development and green finance. Many Arab states have advanced their financial sectors by developing regulatory frameworks, supportive policies, and new mechanisms such as green bonds and green sukuk. Despite the region's significant potential for green finance, several challenges remain unresolved.

Keywords: Green finance, Green taxation, Green sukuk, Arab region, Arab Monetary Fund.

Jel Classification Codes: Q56, G23, G32, H23.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يواجه الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد العربي على وجه الخصوص، جملة من التحديات، من أبرزها الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ والضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية. وتؤدي هذه العوامل إلى أعباء إضافية قد تنعكس سلباً على الاستقرار المالي، خاصة في ظل الجهود المتواصلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحول نحو اقتصاد أخضر. فقد أثرت الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية وتغير المناخ في العديد من القطاعات الاقتصادية، مما يبرز الحاجة إلى بناء اقتصاد أخضر مستدام قادر على مواجهة هذه المتغيرات.

وفي هذا السياق، يؤدي التحول التدريجي نحو المنتجات الصديقة للبيئة إلى زيادة الاهتمام بما يعرف بالتمويل الأخضر أو التمويل المستدام، بوصفه آلية داعمة لجهود التنمية والحد من التلوث البيئي، من خلال توفير منتجات مالية موجهة للمشاريع الخضراء بما يرفع جودة الحياة ويحد من استنزاف الموارد الطبيعية. ومع ذلك، فإن توظيف هذه الأداة يفرض على الدول، خصوصاً العربية منها، العمل على وضع استراتيجيات وسياسات فعالة لضمان توفيره وتعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها.

• إشكالية البحث: على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل جهود دول المنطقة العربية لدعم وتعزيز اعتماد التمويل الأخضر المستدام وما هي التحديات التي تواجهه؟

• فرضيات البحث: تستند هذه الدراسة العلمية إلى الفرضيات التالية كما يلي:

- الاستثمار في المشاريع الخضراء من أهم المجالات التي يوجه إليها التمويل الأخضر بالشكل الذي يسمح بالتوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة؛

- هناك إمكانات هائلة للتمويل الأخضر بدول المنطقة العربية إلا أنها لا تستغل بالشكل الذي يخدم ويدعم التمويل الأخضر؛

- لا يوجد في كل الدول بالمنطقة العربية إستراتيجيات وسياسات مناسبة لتعزيز اعتماد التمويل الأخضر.

• هدف البحث: تتمثل أهداف هذه الدراسة في:

- التعرف على التمويل الأخضر؛

- إلقاء الضوء على الأدوات المستخدمة في التمويل الأخضر بدول المنطقة العربية؛

- التعرف على الجهود المبذولة للتعاون بين الدول العربية في إطار دعم التمويل الأخضر؛

- إعطاء نظرة على مختلف الصعوبات والتحديات التي تقف حاجزاً أمام التمويل الأخضر بالدول العربية.

• منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم وصف التمويل الأخضر، وتحليل مختلف الجهود

وتجارب الدول العربية لدعم وتعزيز اعتماد التمويل الأخضر في المنطقة العربية، بما يخدم تحقيق أهداف التنمية

المستدامة.

2. الإطار النظري للتمويل الأخضر والمستدام:

مع تزايد الآثار السلبية للتطور الصناعي وما يرافقه من تدهور بيئي وتغيرات مناخية واستغلال غير عقلاني للموارد الطبيعية، برز مفهوم التمويل الأخضر كآلية تمويلية موجهة لدعم المشاريع والأنشطة ذات الأبعاد البيئية المستدامة. ويهدف هذا النوع من التمويل إلى الحد من الانبعاثات، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتقليل التأثيرات السلبية على المناخ. ويعد التمويل الأخضر ركناً أساسياً من أركان الاقتصاد الأخضر، إذ يسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة عبر توجيه رؤوس الأموال نحو استثمارات صديقة للبيئة. وفيما يلي، سنتناول مختلف جوانب هذا المفهوم بشيء من التفصيل.

1.2. مفهوم التمويل الأخضر وأهميته وفوائده:

أ/ مفهوم التمويل الأخضر:

التمويل الأخضر مصطلح شامل وواسع بحيث تعددت التعاريف التي جاءت حوله ومن بينها التالي:

- "التمويل الأخضر هو مفهوم شامل يستخدم للدلالة على الاستثمارات المالية التي توجه نحو مشاريع ومبادرات التنمية المستدامة، والمنتجات البيئية، والسياسات الهادفة إلى بناء اقتصاد أكثر استدامة. ورغم أنه يتضمن تمويل المناخ، إلا أنه لا يقتصر عليه فقط، بل يمتد ليشمل نطلقاً أوسع من الأهداف البيئية المتنوعة." (Rabab, 2024, p. 91)
- ويعرفه المعهد الألماني للتنمية على أنه: "يتمثل تمويل الاستثمارات الخضراء في توجيه الموارد المالية نحو مشاريع صديقة للبيئة في كل من القطاعين العام والخاص، وتشمل هذه الاستثمارات مجالات متعددة مثل تمويل إنتاج السلع والخدمات البيئية، وتقديم التعويضات عن الأضرار البيئية والحد منها والوقاية من حدوثها، كصيانة السدود وتطوير مصادر الطاقة المتجددة. كما يشمل هذا التمويل دعم السياسات العامة التي تعزز الزراعة البيئية والمشاريع الإيكولوجية، باعتبارها جزءاً من مكونات النظام المالي الموجه نحو الاستثمارات الخضراء." (شخوم، 2018، صفحة 340)

- وعرف موسشيت التمويل الأخضر على أنه: "الأموال التي تسهم في تحقيق توازن استراتيجي متوسط وطويل المدى بين الأهداف البيئية والخدمية داخل القطاعات البيئية، بما يضمن تلبية احتياجات الأفراد من السلع والخدمات مع الحفاظ على البيئة واستدامة مواردها." (الأمير، 2019، صفحة 148)

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن إعطاء تعريف شامل للتمويل الأخضر كما يلي:

التمويل الأخضر هو تمويل موجه نحو المشاريع الصديقة للبيئة، يهدف إلى دعم اقتصاد أكثر استدامة، ويسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها على المدى الطويل.

ب/ أهمية التمويل الأخضر:

تكمن أهمية التمويل الأخضر في النقاط التالية: (حدادو، 2021، صفحة 56)

- يوفر التمويل الأخضر الموارد المالية اللازمة للاستثمار في مجالات الزراعة والمياه العذبة والثروة السمكية والغابات والمحميات، مما يؤدي بمرور الزمن إلى تحسين جودة التربة وزيادة مردودية المحاصيل الزراعية؛
- يسهم التمويل الأخضر في رفع كفاءة استخدام المياه في قطاعات الزراعة والصناعة والبلديات، وهو ما يخفف الضغط على الموارد المائية الجوفية والسطحية على المدى القصير والطويل؛
- يعد التمويل الأخضر وسيلة للحد من معدلات الفقر عبر تعزيز الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والأنظمة البيئية، وضمان تدفق المنافع الناتجة عن رأس المال الطبيعي ووصولها إلى الفئات الفقيرة؛
- ساهم في خلق فرص عمل جديدة، خاصة في قطاعات الزراعة والطاقة والنقل؛
- يدعم تحقيق فصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية من جهة، وبين النمو الاقتصادي من جهة أخرى، وذلك من خلال زيادة الاستثمارات في القطاعات الخضراء مدعومة بإصلاحات اقتصادية تمكينية؛
- يساعد على خفض استهلاك الطاقة والموارد في عمليات الإنتاج غير النظيف، مما يؤدي إلى تقليل النفايات والحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

ج/ الفوائد الإيجابية للتمويل الأخضر:

تتمثل الفوائد الإيجابية للتمويل الأخضر في التالي: (Kannaujia & Mishra, 2023, p. 5)

- الإدارة المستدامة للطاقة :
يتيح التمويل الأخضر توفير الموارد المالية للمبادرات الهادفة إلى الحد من هدر الطاقة، إضافة إلى تقديم حوافز متنوعة لتركيبة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، مما يساهم في تحقيق إدارة فعالة ومستدامة للطاقة؛
- تعزيز السمعة المؤسسية :
مع تزايد اهتمام أصحاب المصلحة بالمساهمة في تطوير المجتمع من خلال تبني أنشطة المسؤولية الاجتماعية، باتوا يفضلون الشركات التي تبادر إلى حماية البيئة. كما أن الحكومات تقدم دعماً مالياً للمشاريع البيئية، وهو ما يجعل التمويل الأخضر عاملاً مساعداً في تعزيز السمعة المؤسسية وبناءها على المدى الطويل؛
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :
في ظل تزايد الاهتمام العالمي بقضايا حماية البيئة، أصبح المستثمرون الدوليون يأخذون بعين الاعتبار التكاليف والمنافع الاجتماعية عند تقييم الفرص الاستثمارية. وبالتالي، فإن إصدار أدوات الاستثمار الأخضر يساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم مكانة الاقتصاد الوطني؛
- حماية البيئة :
بما أن دعم المشاريع الهادفة إلى التنمية المستدامة يعد محورياً أساسياً في التمويل الأخضر، فإنه يساهم بشكل مباشر في خفض مستويات التلوث، والتكيف مع تغير المناخ، والحد من تآكل طبقة الأوزون، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وغيرها من العناصر الضرورية لاستدامة الحياة على كوكب الأرض.

2.2. أنواع ومجالات التمويل الأخضر:

1.2.2. أنواع التمويل الأخضر:

يتخذ التمويل الأخضر عدة صور وأشكال كما ذكرتها مؤسسة التمويل الدولية ويمكن إيجازها حسب الاتي: (الأمير، 2019، صفحة 150، 151)

أ/ التمويل من حيث المدة:

يمكن تقسيم التمويل من حيث المدة إلى تمويل قصير الأجل ومتوسط وطويل الأجل حيث:

✓ التمويل قصير الأجل:

التمويل قصير الأجل يشير إلى الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من أطراف أخرى مع الالتزام بسدادها خلال فترة لا تتجاوز عادة السنة. تستخدم هذه الأموال في تمويل أنشطة الاستغلال، والتي تشمل جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة قصيرة، غالباً لا تتجاوز سنة واحدة. ومن خصائص هذه الأنشطة أنها متكررة باستمرار خلال عملية الإنتاج.

✓ التمويل المتوسط الأجل:

هو التمويل المخصص لتغطية الجزء الدائم من استثمارات المؤسسة في رأس المال المتداول، أو الإضافات على الأصول الثابتة، وكذلك تمويل المشاريع قيد التنفيذ التي تمتد على عدة سنوات، وتختلف مدة هذا التمويل عادة بين سنة وسبع سنوات.

✓ التمويل طويل الأجل:

هو التمويل طويل الأجل الذي تتجاوز مدته سبع سنوات، ويستخدم لتمويل العمليات الاستثمارية الممتدة، وهي تلك الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات على مدى طويل بهدف اقتناء وسائل الإنتاج أو العقارات أو الأراضي والمباني.

ب/ التمويل من حيث المصدر:

ويتم تصنيفه كالآتي:

○ التمويل الأخضر الداخلي:

يشير التمويل الأخضر الداخلي للمصارف إلى الموارد التي يحصل عليها المصرف ذاتيا دون الحاجة للاستدانة من الخارج، أي أن مصدرها يأتي من الأموال المتولدة من نشاط المصرف نفسه، ويتركز أساسا في التمويل الذاتي.

○ التمويل الأخضر الخارجي:

ويتمثل التمويل الأخضر الخارجي في الحصول على الأموال من جهات خارجية، مثل الأفراد أو البنوك أو المؤسسات المالية، ويمكن الحصول عليه من خلال طريقتين هما:

- التمويل الأخضر الخارجي المباشر:

تتم عملية التمويل المباشر من خلال اتصال مباشر بين المقرضين والمقرضين دون الحاجة إلى وسيط مالي، عبر إصدار وحدات العجز المالي على شكل أوراق مالية خضراء، مع تحقيق عائد مناسب مقابل مخاطر الإقراض. ويعد التمويل المباشر قناة يتم من خلالها انتقال الأموال من الوحدات المقرضة إلى الوحدات المقرضة، حيث تصدر الأخيرة الأدوات المالية وتبيعها مباشرة للأولى، وتسمى هذه الأدوات المالية بالأدوات أو الأوراق المالية المباشرة. ويمكن أن تكون هذه الأدوات عبارة عن أسهم أو سندات تخصص خصيصا لتمويل المشاريع الخضراء، لتصبح بذلك أسهما وسندات خضراء.

- التمويل الأخضر الخارجي الغير مباشر:

يتم التمويل غير المباشر عبر انتقال الأموال من الوحدات المدخنة إلى الوحدات ذات العجز المالي بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال تدخل الوسطاء الماليين مثل البنوك التجارية، وشركات التأمين، وجمعيات الادخار والاقتراض، وغيرها من مؤسسات الوساطة. ويمكن لمؤسسات الوساطة المالية قبول ودائع مخصصة للمشاريع الخضراء، ثم توجيه هذه الأموال لإقراض لمشاريع خضراء أخرى.

2.2.2. مجالات التمويل الأخضر:

تركز مجالات التمويل الأخضر على دعم الاستثمارات الخضراء، حيث يعد الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة من أبرز القطاعات التي يوجه إليها هذا التمويل، بما يساهم في خدمة الأبعاد البيئية والاجتماعية وتحقيق التوازن بين أصحاب المصلحة. ويمكن توضيح هذه المجالات في الشكل رقم (1) التالي.

الشكل رقم (1): مجالات الاستثمار الأخضر



Source : Nannette Lindenberg, "Definition of Green Finance", German Development Institute, April 2014, P3.

ويمكن شرح هذه المجالات حسب الاتي: (شخوم، 2018، صفحة 342،341)

- الطاقة المتجددة:

يشمل هذا القطاع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والوقود الحيوي، ويتطلب تحويل الاستثمارات من مصادر الطاقة عالية الانبعاثات الكربونية إلى استثمارات في الطاقة النظيفة.

- الأبنية الخضراء:

يتطلب التحول إلى اقتصاد أخضر التركيز على العمارة الخضراء، التي تعتمد استخدام مواد صديقة للبيئة، وتساهم في ترشيد استهلاك المياه نظرا لمحدودية الموارد المائية، وتقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية رغم تزايد الطلب عليها. ويهدف هذا النهج إلى خفض الانبعاثات المسببة لتغير المناخ، كما سيكون للبناء الأخضر أثر بعيد المدى في تشجيع التحول التلقائي نحو الاستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي.

- النقل المستدام:

يوفر النقل المستدام الاحتياجات الأساسية للأفراد والمجتمعات بطريقة آمنة وموثوقة، دون الإضرار بالصحة أو بالنظام البيئي أو بمصالح الأجيال القادمة. ويتميز بكونه أقل تلويثا للهواء والماء والتربة، وأقل إصدارا للضوضاء، كما يقلل من الانبعاثات الدفينة، مما يحد من تأثيراته السلبية على المناخ والاحتباس الحراري.

- إدارة المياه:

تعد المياه عنصرا أساسيا من عناصر التنمية المستدامة، وترتبط إدارتها بأنشطة الري وتوفير مياه الشرب والصحة والمرافق الصحية. وتشير التقديرات إلى أن نحو نصف إلى ثلثي المياه تهدر في الري السطحي. ويساهم الاقتصاد الأخضر في تحسين إدارة المياه من خلال جمع مياه الأمطار وإعادة استخدامها، وتحلية مياه البحار، وتوليد الطاقة من المياه، بالإضافة إلى إعادة استخدام المياه المستهلكة، بهدف الحفاظ على المخزون المائي.

- إدارة المخلفات:

تتمثل إعادة تدوير المخلفات في تحويلها إلى منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي، مثل تدوير الورق، البلاستيك، المخلفات المعدنية والزجاج. كما تشمل إعادة تدوير المخلفات الحيوية عبر التخمير الهوائي، التخمير اللاهوائي، أو التخمير باستخدام الديدان، بالإضافة إلى معالجة النفايات السامة. وتساهم الإدارة الخضراء للمخلفات في خلق فرص عمل وتوفير فرص استثمارية متميزة في مجالات إعادة التدوير، إنتاج السماد العضوي، وتوليد الطاقة.

- الزراعة المستدامة:

يجب التركيز على مفهوم الاقتصاد الأخضر لتخضير القطاع الزراعي، ودعم سبل المعيشة في المناطق الريفية، ودمج سياسات الحد من الفقر ضمن استراتيجيات التنمية. كما يستلزم تكييف تقنيات الزراعة الحديثة للتخفيف من آثار تغير المناخ، وتعزيز شراكات التنمية لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة مثل التصحر، إزالة الغابات، الزحف العمراني غير المستدام، تدهور التربة، وفقدان التنوع البيولوجي. ويتطلب ذلك بناء فهم مشترك للنمو الأخضر، تطوير نموذج نظري واضح، بالإضافة إلى وضع مجموعة من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

2.3. مؤشر التمويل الأخضر:

في 14 مارس 2018، أطلقت منظمة Finance Watch، وهي منظمة أوروبية غير حكومية لمراقبة القطاع المالي تأسست بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة كرد فعل عليها، بالتعاون مع شركة الاستشارات Z/Yen، والتي تعتبر مركزا للأفكار التجارية تأسس عام 1994 في لندن ويسعى لتحسين التمويل والتكنولوجيا، مؤشر التمويل الأخضر العالمي بهدف تعزيز التنافسية بين المراكز المالية وجعلها أكثر مراعاة للبيئة. ينشر هذا المؤشر (GGFI) مرتين سنويا، ويوفر تصنيفات للعرض الأخضر للمراكز المالية، ويتم

حسابه باستخدام نموذج تقييم العوامل الذي يعتمد على مجموعتين متميزتين، وهاتان المجموعتان هما: (رماش، 2023/2024، صفحة 50)

أ/ تقييمات المركز المالي الأخضر:

يضع المؤشر د ليلًا يوضح كيفية فهم وتقييم جودة عروض التمويل الأخضر في المراكز المالية، ويتم ذلك من خلال استبيان يجري عبر الإنترنت.

ب/ معايير الاختيار:

يتم وضع دليل موضوعي يشمل مقاييس الاستدامة ومجموعة من البيانات التي تقيس بيئة الأعمال، رأس المال البشري، والبنية التحتية، المجمعة من مصادر متعددة، بهدف تطبيق المقارنة بين الدول المشاركة. ومن بين هذه المعايير:

- معلومات حول كيفية مساهمة نشاط المركز المالي في خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون؛
- مدة التزام المركز المالي بالإفصاح عن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة؛
- معلومات حول البيئة التجارية والتنظيمية للتمويل الأخضر، مثل حجم الصفقات المتعلقة بالكربون أو السندات الخضراء؛

- توفر بيانات وتصنيفات موثوقة من منظمات عالمية، مثل مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ومؤشر فعالية الحكومة من البنك الدولي، ومؤشر الفساد من منظمة الشفافية الدولية.

2.4. أدوات التمويل الأخضر:

بعد اعتماد مصطلح التمويل الأخضر من قبل المؤسسات المالية والدولية والهيئات العالمية، سارعت البنوك إلى ابتكار وصياغة منتجات مالية تراعي البعد البيئي والاجتماعي ضمن شروط الإقراض، وتشمل هذه المبادرات ما يلي:

■ السندات الخضراء:

هي أدوات مالية تهدف إلى جمع رأس المال لتمويل مشاريع تحقق تأثيرًا إيجابيًا على البيئة، مثل مشاريع الطاقة النظيفة، النقل المستدام، وكفاءة استخدام الموارد. تصدر هذه السندات من قبل الحكومات، البلديات، والشركات، وتخصص عائداتها حصويًا للمبادرات البيئية. وتوفر السندات الخضراء مزايا متعددة، منها جذب المستثمرين الذين يفضلون الاستثمارات المستدامة، وتحقيق عوائد مالية تنافسية، فضلًا عن المساهمة في سد فجوة التمويل للمشاريع البيئية التي تواجه صعوبة في الحصول على التمويل التقليدي. (مدوري، 2024، صفحة 77)

■ الصكوك الخضراء:

يعرفها البنك الدولي بأنها: "سندات إسلامية خضراء جديدة، تستخدم عائداتها لتمويل مشاريع بنية تحتية مستدامة بيئيًا، وتعد أداة مالية مبتكرة تساهم في تحقيق التنمية الصديقة للمناخ التي هناك حاجة ماسة إليها". (جليد، 2024، صفحة 619)

■ الصناديق الخضراء:

تعد صناديق الاستثمار من أبرز الأدوات المالية لتمويل المشاريع، وقد حظيت بشعبية واسعة عالميًا لما توفره من عوائد مالية مجزية. ومن هنا جاءت الحاجة لتكييفها مع أبعاد التنمية المستدامة، يعرف الصندوق الأخضر بأنه صندوق مشترك أو أداة استثمارية تستثمر حصويًا في الشركات التي تراعي المسؤولية الاجتماعية أو تسعى لتعزيز الأداء البيئي بشكل مباشر. ويمكن أن يتخذ الصندوق الأخضر شكل أداة استثمارية مركزة على الشركات العاملة في مجالات داعمة للبيئة، مثل الطاقة البديلة، النقل الأخضر، إدارة المياه والنفايات، والمعيشة المستدامة. ومن أبرز الصناديق الخضراء: صندوق البيئة للمملكة العربية السعودية، الصندوق الأخضر للمناخ، صندوق الاستثمار الأخضر في الاتحاد الأوروبي، صندوق التنمية الأخضر بالبنك الدولي، وصندوق التحول الخضري في اليابان. (جليد، 2024، صفحة 621، 622)

2.5. منتجات وخدمات التمويل الأخضر

تتمثل منتجات وخدمات التمويل الأخضر فيما يلي:

1.2.5 المنتجات الموجهة للأفراد

وتشمل المنتجات المالية المتعلقة بالتمويل الأخضر الموجهة للأفراد على ما يلي: (مرسلي، 2022/2023، صفحة 49، 50)

أ- قروض المساكن الخضراء: (المباني الخضراء، أو المساكن المستدامة)

بدأ التركيز على المساكن المستدامة في الدول الغربية بعد أزمة الوقود العالمية في سبعينيات القرن الماضي، حيث تم تصميم مبان تستفيد من مصادر الطاقة الطبيعية مثل الرياح والإشعاع الشمسي، إضافة إلى تقنيات تدوير المياه وإعادة استخدامها، بهدف تقليل استهلاك الطاقة الكهربائية والاستفادة من الطاقة المتجددة. ونتيجة لذلك، شرعت البنوك والمؤسسات المالية في تقديم قروض للأسر تشجع على شراء هذه المساكن أو تركيب متطلبات الطاقة المتجددة في المباني التقليدية؛

ب- قروض المباني الجارية الخضراء:

وهو قرض مخصص للمباني التجارية الخضراء، ويتميز بانخفاض استهلاك الطاقة والموارد بنسبة تتراوح بين 15% و25%. وتقليل النفايات واستخدام مواد بناء صديقة للبيئة، إضافة إلى خفض نفقات التشغيل، وتحسين الأداء العام، وزيادة العمر الافتراضي للمبنى المرتبط بالوظائف الخضراء، مع تقليل التلوث مقارنة بالمباني التقليدية؛

ت- قروض السيارات الخضراء (السيارات المستدامة):

تسمى هذه السيارات "خضراء" نسبة إلى تصميمها الصديق للبيئة وليس لونها، وتشمل السيارات الجديدة أو الهجينة التي تنخفض انبعاثاتها مقارنة بحجمها. وتمنح هذه القروض بفوائد منخفضة للأفراد الراغبين في اقتناء مثل هذه السيارات؛

ث- البطاقات الائتمانية الخضراء:

وهي بطاقات تم تصميمها بهدف دعم حماية البيئة وتعزيز الوعي الاجتماعي.

2.2.5. المنتجات المصرفية للاستثمار والشركات

تتمثل الخدمات المصرفية للاستثمار والمؤسسات المتعلقة بالتمويل الأخضر في التالي: (بارك، فيفري 2021، صفحة 161)

• السندات الخضراء:

والتي تم تعريفها سابقاً؛

• سندات التوريد الأخضر:

تمثل استثماراً مالياً في مجموعة متنوعة من تقنيات التوريد البيئية المبتكرة، وتشمل على سبيل المثال سندات الغابات، برامج توريد النظم الإيكولوجية، وسندات توريد الحيوانات البرية والمائية، وغيرها من المبادرات البيئية المماثلة؛

• رأس المال الاستثماري الأخضر والأسهم الخاصة:

يعتمد تمويل المشاريع البيئية على وحدات الأسهم الخاصة المتخصصة، التي تركز على أسواق نمو الطاقة النظيفة وتشجع على الاستثمار في المشاريع البيئية المستدامة، مثل التكنولوجيا النظيفة، الحلول منخفضة الكربون، والمدن الذكية، وغيرها من المبادرات الداعمة للاستدامة؛

• المؤشرات الخضراء:

وهي مؤشرات تسم بالتقلب، إذ تمثل فرضيات وتحديات بيئية مستقبلية ناشئة، وتشمل سلسلة من المؤشرات المرتبطة بالصناعات الفردية، مثل تقنيات الحد من الكربون، إدارة المياه والنفايات، الحفاظ على التنوع البيولوجي، البصمة الإيكولوجية، الطاقة الشمسية، الإيثانول، الطاقة المتجددة، الموارد، والغاز الطبيعي؛

● السلع الائتمانية الكربونية:

تم تطوير تعريف الكربون ليصبح جزءاً من إطار آلية التنمية النظيفة، مع التركيز على الاستثمار منخفض الكربون بهدف مواجهة التغير المناخي والمخاطر البيئية. وتستحوذ معظم بنوك الاستثمار على أرصدة الكربون لتلبية احتياجات عملائها من الشركات، أو لتوفير منتجات قابلة للتداول بيئياً عبر مكاتب التداول في البنوك.

3.2.5. إدارة الأصول:

وتتمثل في: (فارسي، أوت 2022، صفحة 697)

○ الصناديق المالية الخضراء:

تعرف أيضاً بالصناديق المستدامة أو الصديقة للبيئة، وتتميز بإعفاء المستثمرين من دفع ضريبة الأرباح الرأسمالية، بالإضافة إلى خصم على ضريبة الدخل للأفراد الذين يشترون أسهماً في صندوق أخضر أو يستثمرون أموالهم في بنك أخضر. ونتيجة لذلك، يمكن للمستثمرين قبول عائد أقل على استثماراتهم، بينما تستطيع البنوك تقديم قروض خضراء بتكلفة أقل لتمويل المشاريع البيئية؛

○ صناديق الاستثمار الخضراء:

وهي صناديق استثمارية مستدامة متقدمة تصنف إلى ثلاثة أجيال أو مراحل:

- جيل أول: يستخدم معايير اجتماعية وبيئية صارمة لاستثمار الأموال؛
- جيل ثاني: يعتمد معايير إيجابية تركز على السياسات والممارسات الاجتماعية والبيئية المتقدمة؛
- جيل ثالث: يجمع بين المعايير الإقصائية والإيجابية لتقييم واختيار الاستثمارات الصديقة للبيئة، مع التركيز على الأداء النسبي للقطاع باستخدام أفضل الممارسات في فئته؛

○ صناديق الكربون:

هي صناديق متنوعة تهدف إلى تمويل مشاريع خفض انبعاثات الغازات الدفيئة للحد من تغير المناخ. ويعمل صندوق الكربون، بصفتها خطة استثمارية جماعية، على جمع أموال من المستثمرين لشراء ائتمانات خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

3.2.5. التأمين:

ويشمل ما يلي: (بارك، فيفري 2021، صفحة 162)

■ التأمين الأخضر:

يشمل عادة مجالين رئيسيين من المنتجات:

المنتجات القائمة على الخصائص البيئية: حيث يتم توزيع أقساط التأمين بناءً على تقييم المخاطر البيئية، وإجراء التدقيق البيئي، وتطبيق إدارة شاملة لجميع الجوانب البيئية؛

التأمين المخصص للتكنولوجيا النظيفة والحد من الانبعاثات: ويشمل التأمين على الصناعة الخضراء، والتكنولوجيا النانوية الخضراء، والسيارات الصديقة للبيئة، والبناء منخفض استهلاك الطاقة، بالإضافة إلى مخططات تعويض الكربون وغيرها من المبادرات البيئية.

■ التأمين على الكربون:

وهي منتجات التأمين التي توفرها المؤسسات المالية لإدارة مخاطر وتقلبات أسعار ائتمانات الكربون.

3. جهود وواقع وتحديات التمويل الأخضر في المنطقة العربية:

تمثلت جهود التعاون وتجارب دول المنطقة العربية فيما يخص التمويل الأخضر في التالي:

1.3. بعض تجارب جهود التمويل الأخضر في المنطقة العربية:

يشكل التمويل الأخضر فرصة لتعزيز أطر التعاون والجهود المشتركة للقطاع المالي في الدول العربية، بما يدعم الاستثمار في المشاريع والمبادرات التي تراعي البعد البيئي وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتسعى هذه الدول إلى دمج المخاطر البيئية وتحديات التغير المناخي ضمن قطاعاتها المالية، مع دراسة تأثيرها على القطاع المصرفي والاستقرار المالي. ومن بين هذه التجارب والجهود يمكن الإشارة إلى ما يلي:

✓ دولة الإمارات العربية المتحدة: (صالح، 2022، صفحة 22)

في يناير 2020، أصدر المصرف المركزي مجموعة من المبادئ التوجيهية للتمويل الأخضر (المستدام)، تهدف إلى دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في أنشطة القطاع المالي، والمساهمة في الانتقال التدريجي نحو تحقيق خطط التنمية الخضراء على المستويين الوطني والدولي.

✓ الجمهورية التونسية: (صالح، 2022، صفحة 22)

تعد تونس من الدول المتأثرة بتغير المناخ والمخاطر البيئية، وبندرة الموارد الطبيعية مثل شح المياه والجفاف والتصحر وتآكل السواحل. ومن هذا المنطلق، وضعت الجمهورية التونسية الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر عام 2016، تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة، والتي تتضمن نموذجاً تنموياً جديداً قائماً على اقتصاد أخضر شامل، مع دمج نتائج هذه الاستراتيجية ضمن خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة 2016-2020.

✓ المملكة العربية السعودية: (صالح، 2022، صفحة 22)

شكل البنك المركزي السعودي فريقاً داخلياً لمتابعة أبرز التغيرات في المعايير والممارسات الدولية، بهدف فهم وتحليل كيفية إدارة الشركات المالية للمخاطر المناخية. كما استثمرت المملكة في عدة مشاريع بيئية، منها المباني الخضراء وحماية الحياة البحرية، وزيادة عدد وحجم المحميات الطبيعية. وفي مارس 2021، أطلقت المملكة مبادرة "السعودية الخضراء"، والتي تهدف إلى رفع الغطاء النباتي، وتقليل انبعاثات الكربون، ومكافحة التلوث وتدهور الأراضي، والحفاظ على الحياة البحرية.

✓ الجزائر:

لتوفير التمويل الأخضر اعتمدت الجزائر استعمال الأليات التالية:

- الجباية الخضراء (الجباية البيئية):

لتوفير التمويل الأخضر، اعتمدت الجزائر عدة آليات، من أبرزها الجباية الخضراء (أو الجباية البيئية)، حيث تفرض الدولة مجموعة من الضرائب بهدف حماية البيئة، ومن أهمها:

° الضريبة على المنتجات:

تفرض على الوحدات الإنتاجية المسببة للتلوث البيئي، بهدف خفض مستوى الملوثات إلى أدنى حد مقبول. ومن الأمثلة في الجزائر:

- الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المنتجة محلياً، وفقاً للقانون رقم 03-22 المتضمن قانون المالية لسنة 2004 (الجريدة الرسمية، العدد 83، المؤرخ في 29 ديسمبر 2003)؛
- الرسوم على المنتجات الكهربائية المستوردة أو المحلية التي تتجاوز معايير الفعالية الكهربائية، وفقاً للقانون رقم 16-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2017 (الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخ في 29 ديسمبر 2016)؛
- الرسم على الوقود، وفق المادة 38 من القانون رقم 01-21 المتضمن قانون المالية لسنة 2002 (الجريدة الرسمية، العدد 9، المؤرخ في 23 ديسمبر 2001).

° الضريبة على النفايات أو الانبعاثات الملوثة:

ومن أبرز الرسوم التي نص عليها القانون رقم 01-21 السابق الذكر ما يلي:

1. رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة ، وفقا للمادة 203 من القانون المذكور.
2. رسم تحفيزي على النفايات الناتجة عن أنشطة العلاج في المستشفيات أو العيادات الطبية ، وفقا للمادة 204 من نفس القانون

- البنوك الخضراء:

تعد البنوك الخضراء مؤسسات مالية متخصصة في استخدام التمويل العام لدعم المشاريع الصديقة للبيئة. أما في الجزائر، فلا يوجد بعد بنك مخصص بهذا الشكل، إذ تمول جميع البنوك المشاريع الاستثمارية، بما فيها تلك المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، دون استثناء. ومع ذلك، يمكن اعتبار بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) أقرب إلى تصنيف البنوك الخضراء، لأنه يمول بعض المشاريع المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، وبشكل خاص في القطاع الفلاحي.

- السندات الخضراء:

بالنسبة لاستخدام السندات الخضراء في الجزائر، لم يعتمد هذا المصطلح رسميا بعد، رغم أن العديد من الشركات المستثمرة في قطاعات الاقتصاد الأخضر تطرح سندات للتداول في بورصة الجزائر، وهي في الواقع سندات خضراء من حيث طبيعتها. (مزوزي، 2025، صفحة 594)

✓ الجهود المصرية: (مزوزي، 2025، صفحة 588)

ينص المشرع المصري في القانون رقم 91 لسنة 2005، فيما يخص الجانب الاقتصادي، على تشجيع بعض الأنشطة الإنتاجية من خلال تقديم مزايا ضريبية متنوعة، ومن أبرزها ما يلي:

أن القانون يهدف إلى تشجيع التوسع في الأنشطة الزراعية، من خلال استثناء أرباح تأجير الآلات والمعدات الزراعية وملحقاتها من الضرائب، إضافة إلى الإعفاءات المنصوص عليها في المادة 43، والتي تمنح النشاط الزراعي وإيرادات المساحات المزروعة في الأراضي الصحراوية إعفاء ضريبي لمدة عشر (10) سنوات.

كما نصت المادة 31 من نفس القانون على إعفاءات ضريبية لعدة إيرادات تتعلق بالنشاط التجاري والصناعي، وتشمل ما يلي:

- إعفاء أرباح منشآت استصلاح واستزراع الأراضي من الضرائب لمدة عشر (10) سنوات.
- تشجيع قطاع الإنتاج الداجني (الدواجن)، وتربية النحل، وحضائر تربية المواشي، ومشروعات مصائد الأسماك، من خلال منحها إعفاء ضريبي لمدة عشر (10) سنوات.

✓ المملكة المغربية:

أنشأ بنك المغرب داخل مديرية الرقابة المصرفية مصلحة متخصصة لمراقبة المخاطر البيئية والتغيرات المناخية وتأثيراتها على القطاع المصرفي. وتهدف هذه المصلحة إلى إعداد الدراسات والتحليلات المتعلقة بالمناخ والبيئة، بالإضافة إلى نشر إجراءات وقائية وتصحيحية للحد من هذه المخاطر. كما تساهم المصلحة في أنشطة المنتديات وفرق العمل الإقليمية والدولية المعنية بالتمويل الأخضر، وتدعم تنفيذ خارطة الطريق الوطنية للمملكة المغربية في مجال المناخ. (صالح، 2022، صفحة 23)

- تجدر الإشارة إلى أن دول الخليج تعد من بين الأكثر التزاما باتفاقية باريس، وقد حددت سقوفا عالية لمساهمتها الوطنية في مواجهة التغير المناخي، مما يفتح آفاقا أوسع لنمو الاقتصاد الأخضر فيها بوتيرة متسارعة. (شاهين، 2020، صفحة 136)

2.3. جهود صندوق النقد العربي في دعم التمويل الأخضر:

تمثلت جهود ومبادرات صندوق النقد العربي فيما يلي: (صالح، 2022، صفحة 24، 25)

في هذا السياق، أصدر الصندوق في عام 2020 مجموعة من "المبادئ الإرشادية العامة حول كيفية تعامل المصارف المركزية مع تداعيات الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على النظام المصرفي والاستقرار المالي". وقد تضمنت هذه المبادئ توصيات مهمة

تتعلق بسياسة المصرف المركزي وتعزيز منظومة إدارة الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، مؤكدة على ضرورة استمرار المصارف المركزية في تعزيز سياسات إدارة المخاطر، بما يشمل آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية وكيفية التعامل معها. كما شددت المبادئ على أهمية تشكيل لجنة متخصصة بإدارة الكوارث الطبيعية أو إضافة مهام إدارة الكوارث إلى لجنة إدارة الأزمات داخل المصارف المركزية، مع تحديد المهام والمسؤوليات، ومنها إعداد خطط تحوط لضمان التعافي والعودة للعمل بشكل طبيعي.

كما قام صندوق النقد العربي بعدة مبادرات لتعزيز هذا المجال، منها:

- إصدار دراسات وأوراق بحثية حول مخاطر الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، متاحة على موقع الصندوق الإلكتروني، إضافة إلى تخصيص فصل حول هذه المخاطر ضمن تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية؛
- عقد دورات تدريبية وورش عمل في معهد التدريب وبناء القدرات، لتعزيز مهارات العاملين في المصارف المركزية ووزارات المالية في الدول العربية في التعامل مع الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ؛
- إدراج موضوع "مخاطر الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ" بشكل دائم في اجتماعات اللجان وفرق العمل التابعة لمجلس محافظي المصارف المركزية والمؤسسات النقدية العربية، سواء في قضايا الاستقرار المالي أو الرقابة المصرفية أو الشمول المالي.

3.3. واقع التمويل الأخضر في المنطقة العربية:

يمكن إظهار ورصد واقع التمويل الأخضر في المنطقة العربية من خلال تتبع إصدار وتبني الأدوات المالية المبتكرة كالسندات الخضراء، بالإضافة إلى التطرق إلى الترتيب الدولي وفق مؤشر التمويل الأخضر العالمي GGFI.

أ/ التمويل الأخضر في الدول العربية للفترة (2020-2025):

يتم تتبع تطور أهم منتجات البنوك المالية التي تراعي البعد البيئي والاجتماعي والمتمثلة في السندات الخضراء وذلك للفترة الممتدة من 2020 إلى غاية 2025.

الجدول رقم (1): تطور نشاط إصدار السندات الخضراء للدول العربية للفترة (2020-2025)

السنة	البلد	نشاط التمويل الأخضر/ الأدوات (السندات الخضراء)	القيمة بالدولار
2020	مصر	أول إصدار سندات خضراء سيادية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا (الأولى عربيا)	750 مليون دولار
2021	مصر	استمرار إدراج برامج التمويل الأخضر وفق تشريعات وطنية	-
2022	السعودية	صندوق الاستثمارات العامة يصدر أول سندات خضراء وصكوك خضراء ضمن برنامج التمويل الأخضر	5,5 مليار دولار
2023	السعودية الإمارات	سوق السندات الخضراء يتوسع ويقود المنطقة العربية من قبل الدولتين	- الامارات بقيمة 8,7 مليار دولار - السعودية بقيمة 6,7 مليار دولار
2024	الامارات قطر	تم تخصيص عائدات السندات الخضراء لتطوير مشاريع الطاقة النظيفة	- الامارات بقيمة 1,685 مليار دولار - قطر بقيمة 2,5 مليار دولار
2025	السعودية	إصدار سندات خضراء من قبل صندوق الاستثمارات العامة	1,8 مليار دولار

المصدر: من إعداد الباحثة وفق معطيات التقارير:

(Hussain, 2022)، (MASDAR, 2024)، (Fund, 2023).

نلاحظ من الجدول رقم (1) أن سنة 2020 شهدت إصدار أول سند أخضر سيادي في المنطقة العربية وذلك من قبل مصر أما سنتي 2022 و2023 فتوسعت السوق الخليجية بشكل ملحوظ بقيادة السعودية والامارات عبر سندات وصكوك خضراء ضخمة، أما سنة 2024 فلقد شهدت تخصيص استخدام العائدات لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة في الإمارات بقيمة 1,685 مليار دولار وإصدار قطر أول سندات خضراء في السوق الدولي بقيمة 2,5 مليار دولار، أما سنة 2025 فتواصل السعودية بإصدار السندات من قبل صندوق الاستثمارات العامة بقيمة 1,8 مليار دولار.

ب/ التمويل الأخضر في المنطقة العربية وفق مؤشر التمويل الأخضر العالمي GGFI:

مؤشر التمويل الأخضر العالمي (GGFI) Global Green Finance Index كما ذكرنا سابقا هو تصنيف عالمي يقيس جودة وعمق عروض التمويل الأخضر في المراكز المالية عبر العالم بناء على آراء متخصصين في التمويل الأخضر ومؤشرات كمية وتصدره مؤسسة Z/Yen المؤسسة البحثية البريطانية للأعمال والخدمات المالية والإدارة الاستراتيجية بنشرة دورية نصف سنوية، فهو مؤشر يقيم أنشطة التمويل الأخضر مثل: السندات الخضراء، المنتجات المالية المستدامة، السياسات البيئية في القطاع المالي، مدى انتشار الخدمات الخضراء في المراكز المالية حول العالم، فهو يعكس مدى قدرة الدول على توظيف القطاع المالي لخدمة القضايا البيئية والتنمية المستدامة.

الجدول رقم (2): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التمويل الأخضر العالمي لسنة 2025.

البلد	الترتيب حسب مؤشر التمويل الأخضر العالمي الدورة الأولى لسنة 2025 (GGFI15)	الترتيب حسب مؤشر التمويل الأخضر العالمي الدورة الثانية لسنة 2025 (GGFI16)	التغير في الرتبة بالمقارنة مع السداسي الأول (الدورة الأولى)
دبي	34	37	- 3
أبوظبي	48	49	- 1
الدار البيضاء	50	50	0
الدوحة	72	62	+ 10
الرياض	83	68	+ 15

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لمعطيات التقرير:

(Mike Wardle, 2025)

يظهر الجدول رقم (2) السابق الذكر أن دبي احتلت الصدارة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وبالتالي تكون الأولى في الدول العربية، حيث جاءت في المرتبة 37 على مستوى العالم من بين 94 دولة تليها أبوظبي والدار البيضاء حيث تجدر الإشارة إلى أن الدار البيضاء تواصل الريادة حيث يؤكد هذا التصنيف الدور المتنامي لها كقاعدة مالية إقليمية، إذ نجحت في تخطي عدة مراكز عربية من بينها الدوحة والرياض، إلا أن هتان الأخيرتان قد تقدما في المرتبة لمؤشر التمويل الأخضر العالمي، في حين نلاحظ أن باقي الدول العربية ليست مصنفة ضمن الترتيب العالمي وهذا راجع إلى أن هذه الدول العربية ما زالت تواجه تحديات هيكلية مثل هيمنة القطاع العام، والحاجة إلى تقوية القطاع المالي والمؤسسي، ونقص آليات تمويل مبتكرة مثل السندات الخضراء ومصارف خضراء متخصصة، بالإضافة إلى غياب إطار تنظيمي محفز للسوق المالية نحو الاستثمارات المستدامة، مع وجود جهود متزايدة للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة النضج والتنافسية العالمية في هذا المجال.

4.3. تحديات التمويل الأخضر في المنطقة العربية:

على الرغم من الإمكانيات الكبيرة للتمويل الأخضر والمستدام، فإنه يواجه مجموعة من التحديات سواء على المستوى العالمي أو في المنطقة العربية. وقد أدرجت الأمم المتحدة والبنك الدولي أبرز هذه التحديات نحو تحقيق نظام مالي أخضر وأكثر استدامة،

وهي: محدودة التغطية التأمينية، بطء التحول نحو مصادر الطاقة النظيفة، فجوات في البيانات والقدرات، الفجوة التنظيمية، ونقص الحوافز والاستراتيجيات الحكومية. (شريف، 2023، صفحة 8)

أما الدول العربية، فتواجه مجموعة من التحديات أبرزها: تأخر إدراج القضايا البيئية ضمن الأولويات الوطنية، وضعف وعي القطاعات المجتمعية بأهمية سياسات التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وصعوبات في توفير متطلبات نقل التكنولوجيا. كما تؤثر الصراعات الداخلية المسلحة في بعض الدول والوضع الاقتصادي الكلي المتعثر في أخرى على تنفيذ البرامج والخطط والاستراتيجيات الخاصة بالاقتصاد الأخضر، خاصة مع تردد البنوك الوطنية والإقليمية في تمويل المشاريع الخضراء نتيجة غياب دراسات جدوى دقيقة تتيح تقييم المنافع والمخاطر للمشاريع المقترحة.

إضافة إلى ذلك، ما زالت مساهمة الدول العربية محدودة في الأبحاث والدراسات ودعم برامج التطوير في مجال تطبيقات "التكنولوجيا الخضراء"، مما يقلل من قدرتها على المشاركة الفاعلة والتأثير في الجهود الدولية لمواجهة التغير المناخي. ولهذا، يتطلب الأمر استثمارات كبيرة لبناء القدرات العلمية في الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة في مجالات التحول نحو الاقتصاد الأخضر. (البيئة، 2023، صفحة 18)

خلاصة:

مع تطور الاقتصاد العالمي وتزايد التحديات البيئية، أصبحت إستراتيجيات التمويل الأخضر من المحاور الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لهذا تسعى جميع الدول بما فيها الدول العربية جاهدة للتعاون ومحاولة الاستفادة من التجارب الدولية محاولة بذلك الاستقرار المالي والذي ينعكس إيجابا على حشد الموارد المالية لتوظيفها في مجال الاستثمار الأخضر والذي بدوره ينعكس إيجابا على ضبط عجلة التوازن بين النمو الاقتصادي والتقليل من المخاطر البيئية وبالتالي حماية البيئة وتحقيق الاستدامة، إلا أن التمويل الأخضر في دول المنطقة العربية يواجه العديد من العراقيل والتحديات بالرغم من الجهود المبذولة لتبنيه.

ولقد خلصت الدراسة بالوصول إلى النتائج التالية:

- ✓ لا يزال التمويل الأخضر في المنطقة العربية في مرحلة مبكرة بشكل عام، ويختلف وضعه بشكل كبير من بلد إلى آخر، حيث يتطلب الوصول إلى التمويل الأخضر وجود استراتيجيات وسياسات مناسبة في البلدان العربية، وهذا لا ينعكس على معظم الدول العربية، وهذا ما يتطلب العمل على الاستفادة من التجارب العالمية ومحاولة مواكبتها؛
- ✓ يتخذ التمويل الأخضر عدة صور وأشكال، ولهذا فالأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الخضراء متاحة من مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات؛
- ✓ يعد الاستثمار في المشاريع الخضراء من أهم المجالات التي يوجه إليها التمويل الأخضر بشكل يخدم الأبعاد البيئية والمجتمعية؛
- ✓ تتمتع المنطقة العربية بإمكانات هائلة للاستثمار الأخضر إلا أنه ما يزال يواجه عدة تحديات.
- ✓ تم ملاحظة عند تتبع تطور إصدار السندات الخضراء لمختلف الدول العربية خلال الفترة (2020-2025) أن هذه الفترة شكلت نقطة تحول في دور الدول العربية داخل سوق التمويل الأخضر، وتجدر الإشارة إلى أنه مع استمرار التوسع في إصدار أدوات مالية مستدامة وتبني أطر تنظيمية داعمة، يتوقع أن يشهد القطاع نمو أوسع وأكثر تنوعا في السنوات القادمة.
- ✓ بالرغم من محاولة الدول العربية مثل الجزائر ومصر وتونس وغيرها من الدول تبني استراتيجيات تمويلية للمشاريع الخضراء وإصدار منتجات بنكية مالية تراعي البعد البيئي والاجتماعي إلا أنها لم ترقى المستوى المطلوب بعد والدليل على ذلك عدم تواجدها ضمن التصنيف الدولي لمؤشر التمويل الأخضر العالمي.

4. تحليل النتائج:

- لا يزال التمويل الأخضر في المنطقة العربية في مرحلة مبكرة بشكل عام، ويختلف وضعه بشكل كبير من بلد إلى آخر، حيث يتطلب الوصول إلى التمويل الأخضر وجود استراتيجيات وسياسات مناسبة في البلدان العربية، وهذا لا ينعكس على معظم الدول العربية، وهذا ما يتطلب العمل على الاستفادة من التجارب العالمية ومحاولة مواكبتها، حيث بالنظر إلى الجهود المبذولة من قبل دول المنطقة العربية فيما يخص قضايا التمويل الأخضر المستدام وكيفية التعامل معها نجد أنها تختلف من دولة إلى أخرى حسب إمكانياتها، فهناك من يضع استراتيجيات طويلة الأمد والبعض الآخر يضع خطط تنموية، وآخرون يعتمدون على آليات أخرى محدودة، وبالتالي صحيح أن هذه الإستراتيجيات والسياسات المطبقة تختلف من دولة إلى أخرى إلا أنها ليست معظمها مناسبة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- يتخذ التمويل الأخضر عدة صور وأشكال، ولهذا فالأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الخضراء متاحة من مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، حيث أن تمويل المشاريع الخضراء يأتي من مجموعة واسعة من الأدوات والخدمات المالية مثل السندات الخضراء، القروض الخضراء، صناديق الاستثمار الخضراء، التأمين الأخضر والتي يتم تخصيصها لدعم الاستثمارات التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- يعد الاستثمار في المشاريع الخضراء من أهم المجالات التي يوجه إليها التمويل الأخضر بشكل يخدم الأبعاد البيئية والمجتمعية، فدول المنطقة العربية تسعى إلى دعم الاستثمار في المشاريع والمبادرات الخضراء التي تأخذ في الاعتبار البعد البيئي وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي يعد الاستثمار في المشاريع الخضراء من أهم المجالات التي يوجه لها التمويل الأخضر وهذا ما يسمح بأن يخدم الأبعاد البيئية والمجتمعية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تتمتع المنطقة العربية بإمكانات هائلة للاستثمار الأخضر إلا أنه لا يزال يواجه عدة تحديات كقلة وعي المجتمعات العربية بأهمية التحول الاقتصادي الأخضر، وجود بعض الصراعات الداخلية المسلحة في بعض دول المنطقة، تردد البنوك لتمويل المشاريع الخضراء المقترحة نظرا لعدم وجود بها دراسات تقييم الجدوى للمخاطر والمنافع، ضعف دعم البرامج التطويرية في مجال التكنولوجيا الخضراء، كل هذه العراقيل تحول دون استغلال هذه الإمكانيات للتوجه نحو تبني التمويل الأخضر وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

5. خاتمة:

التمويل الأخضر يسمح بتحقيق التوازن الاستراتيجي طويل الأجل للأهداف البيئية والخدماتية في القطاعات البيئية بحيث يضمن تلبية حاجات الأفراد من مختلف السلع والخدمات وبين المحافظة على البيئة ودوام مواردها الطبيعية، لهذا وجب السعي إلى التحول إلى الاقتصاد الأخضر وبالتحديد إلى إتباع استراتيجيات وآليات لتبني التمويل الأخضر خاصة في الدول العربية والتي تعاني التبعية المستمرة لقطاع المحروقات، وتجدر الإشارة إلى أن التمويل الأخضر في الدول العربية يواجه مجموعة من التحديات إلا أن أهميته تزايد باعتباره أداة رئيسية لدعم التنمية المستدامة عبر توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الصديقة للبيئة، وتبرز في هذا السياق جهود لتعزيز أطر التعاون في القطاع المالي في الدول العربية بالشكل الذي يساهم في الاستثمار في المشاريع التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية والتي تساهم بدورها في تحقيق التنمية المستدامة لدول المنطقة العربية.

كما هناك جهود من قبل صندوق النقد العربي تكللت بإصدار سنة 2020 المبادئ الإرشادية العامة حول كيفية تعامل المصارف المركزية مع تداعيات الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على النظام المصرفي والاستقرار المالي.

وكل هذه الجهود ترمي إلى العمل على رفع الوعي وتعبئة الموارد لتمويل الاستثمارات الخضراء، ومع أن المنطقة العربية تتأخر في هذا المجال مقارنة بغيرها، إلا أن تجاوز هذا التأخير يتطلب تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية وتوفير الحوافز المناسبة، إلى جانب إدماج مفاهيم الاقتصاد الأخضر في التعليم والتدريب، وجعل القضايا البيئية على رأس الأولويات الوطنية.

وتتمثل أبرز النتائج المتوصل إليها في هذه الورقة البحثية فيما يلي:

- لا يزال التمويل الأخضر في المنطقة العربية في مراحله الأولى عموماً، كما أن مستواه يختلف بشكل واضح بين دولة وأخرى. ويتطلب الحصول على هذا النوع من التمويل وجود سياسات واستراتيجيات واضحة، وهو ما لا يتوافر بشكل كافٍ في معظم الدول العربية، الأمر الذي يستدعي الاستفادة من التجارب الدولية والسعي لمواكبتها؛
 - يتخذ التمويل الأخضر أشكالاً متعددة، مما يتيح توفر الموارد المالية اللازمة للمشاريع البيئية من خلال مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات؛
 - يعد الاستثمار في المشاريع الخضراء أحد أهم المسارات التي يوجه إليها التمويل الأخضر، لما يقدمه من فوائد بيئية واجتماعية؛
 - تمتلك المنطقة العربية فرصاً كبيرة للاستثمار الأخضر، إلا أنها ما تزال تواجه العديد من التحديات التي تحول دون الاستفادة الكاملة من هذه الإمكانيات.
 - لقد حققت بعض الدول العربية تقدماً في إنشاء أدوات التمويل خصوصاً السندات الخضراء، حيث استحوذت الإمارات والسعودية على أكثر من 90% من سوق السندات الخضراء في المنطقة العربية، وهو مؤشر على اهتمام متنام بالتمويل المستدام، وهذا ما يعكس تصدر أبوظبي ودبي المراكز الأولى عربياً وتواجدها عالمياً على مستوى مؤشر التمويل الأخضر العالمي.
- ويمكن أن نقترح مجموعة من التوصيات من أجل دعم تعزيز الاعتماد على التمويل الأخضر في دول المنطقة العربية كما يلي:
- تحتاج الدول العربية إلى تطوير بيئة تحفز تطوير أدوات التمويل الأخضر وتشجع الاستثمارات الخضراء الأجنبية؛
 - يجب تنشيط دور القطاع الخاص وتشجيعه من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية وتقديم تخفيضات ضريبية وضمانات قروض وغيرها؛
 - العمل على التنسيق الفعال بين وزارتي المالية والبيئة من أجل تطوير أدوات التمويل الأخضر الحكومية؛
 - تقليل الإجراءات البيروقراطية سيعزز ظهور أسواق التمويل الأخضر المحلية؛
 - لا بد من السعي وتكثيف جهود التعاون بين المنظمات الإقليمية للدول العربية ومركز تكنولوجيا المناخ الشبكي والمنظمات الدولية لإنشاء قائمة بفرض التمويل الأخضر القابلة للتطبيق بهذه البلدان والقيام بحملات توعية؛
 - على الدول العربية الاستفادة من الدعم المقدم من قبل المنظمات والهيئات الدولية لبناء القدرات وضمان نقل المعرفة إلى داخل بلدانها.
 - لا بد على الدول العربية وعلى وجه الخصوص الجزائر التسارع إلى إصدار السندات الخضراء واعتمادها كأداة للتمويل الأخضر المستدام نظراً لكونها تحقق أهداف التنمية المستدامة في بعدها البيئي والاجتماعي.

6. قائمة المراجع:

1. Arjun Kannaujia و Keshav Mishra .(2023) .Green Finance-Apowerful too for Sustainability .*Scocial Science Journal*.5 ،(3)6 ،
2. Farah Hussain .(2022) .*EGYPT: the First Sovereign Green Bond in the Middle Est and North africa- case study* .-Washington, D.C: The world Bank من الاسترداد <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/931e017a795e984d79cfcaccadac563f-0340012022/original/16341-WB-Egypt-Case-Study-WEB.pdf>
3. MASDAR .(2024) .*MASDAR GREEN FINANCE REPORT: Allocation and Impact 2024* .Abu Dhabi: MASDAR من الاسترداد https://masdar.ae/-/media/corporate-revamp/downloads/investors/2024/masdar_green-finance-report_2024.pdf
4. Mwafag Mohammad Rabab .(2024) .The impact of green Finnancial technology on sustainable development : Acasestudy of erope .*SEYBOLD Report journal*.91 ،(1)19 ،
5. Public Investment Fund .(2023) .*Second green bond issuance* .Riyadh: Public Investment Fund تم [https:// www.pif.gov.sa](https://www.pif.gov.sa)الاسترداد من
6. Simon Mills, Michael Mainelli Mike Wardle .(2025) .*Global Green Finance Index 16* .London: Long Finance and Financial center من الاسترداد https://www.longfinance.net/media/documents/GGFI_16_Report_2025.10.30_v1.1.pdf
7. أيمن صالح. (2022). التمويل الأخضر - سلسلة كتيبات تعريفية رقم 36. 22.
8. حادة مدوري. (2024). آليات تمويل المشاريع الخضراء وتطوير الأدوات المالية المستدامة. بحوث الاقتصاد والمناجمت، 5(2)، 77.
9. دنيا مرسللي. (2022/2023). دور التمويل الأخضر في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة- أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية- تخصص اقتصاد وتنمية. 50،49. جامعة الجزائر 3.
10. رقية حدادو. (2021). التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، 5(2)، 56.
11. زينب مكى البناء، نور نبيل عبد الأمير. (2019). التمويل الأخضر ودوره في تحسين أداء المصارف العراقية- دراسة استطلاعية تحليلية. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 15(6)، 148.
12. عبد السميع فلفل، محمد آل شريف. (2023). إمكانات ومعوقات نمو الاقتصاد الأخضر في الدول العربية- ورقة السياسات رقم 03-2023. 8. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
13. عبد القادر حفاي، رحيمة شخوم. (2018). التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة. مجلة دفاتر اقتصادية، 10(2)، 340.
14. عبد النور فارسلي. (أوت 2022). التمويل الإسلامي الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة- إندونيسيا نموذجا. مجلة البشائر الاقتصادية، 8(2)، 697.
15. فارس مزوزي. (2025). آليات التمويل الأخضر: تجارب دولية وجهود وطنية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 8(3)، 594.

16. فايزة بوشناف، نعيمة باريك. (فيفري 2021). التمويل الأخضر ودوره في تمويل المشاريع الخضراء في الجزائر- الواقع والمأمول. *المجلة الدولية للدراسات*، 5(1)، 161.
17. لخضر بورحال، نور الدين جليد. (2024). التمويل الأخضر كأداة دعم للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في الجزائر. *مجلة دفاتر اقتصادية*، 15(2)، 619.
18. منال رماش. (2023/2024). أثر التمويل الأخضر على النمو الاقتصادي في الصين دراسة تحليلية- أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي. 50. المركز الجامعي عبد الحفيظ بولصوف ميله، الجزائر.
19. وزارة البيئة. (04 ديسمبر، 2023). التمويل الأخضر والمستدام، حوار قطر الوطني حول تغير المناخ. 18. قطر: وزارة البيئة والتغير المناخي لقطر.
20. ياسر أحمد شاهين. (2020). التمويل الأخضر والتنمية المستدامة في الوطن العربي. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، 4(7)، 136.